مقدمة المترجم

لكي تتكون لدينا رؤية واضحة عن مفهوم «سيادة الدول» أو السيادة على مختلف مستوياتها (سيادة الدول داخليّا على أراضيها، وسيادتها على سياستها الخارجية، وسيادة العواهل أو الزُمَر على شعوبهم، أو سيادة الشعوب على مصائرها)، ولكي نزداد معرفة بحقائق الأوضاع العالمية الراهنة، من الفطنة أن نتأمل هذه التحليلات العميقة التي يجريها برتران بادي أستاذ العلوم السياسية الفرنسي المرموق في مؤلفه الجديد «عالمٌ بلا سيادة» الذي يدور موضوعه المحوري حول مسيرة «السيادة» تاريخيّا، ويلقي الأضواء بخاصة على الأوضاع المستجدة على المسرح العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة والقطبية الثنائية، الأمرالذي يساعدنا على وضع تصور لمشهد العالم متعدد المراكز الذي في سبيله إلى التخلُّق.

في البداية يحدثنا الأستاذ الدكتور بادي عن نشوء وتكون مبدأ السيادة فى أوروبا أثناء القرون الوسطى حين تمسك الملوك الأوروبيون بهذا المبدأ للإفلات من وصاية البابا أو وصاية الإمبراطور، لكنهم كانوا يتنكرون لذات المبدأ حين يتعلق الأمر بتطبيقه على الشعب. وبدءاً من القرن السادس عشر قام الفلاسفة (بودان وجروتيوس ثم كانط) بوضع الأساس الفكري لمفهوم السيادة. وفي القرن السابع عشر توطد مفهوم السيادة فى أوروبا، ثم انتقل تدريجيّا من مفهوم سيادة الحاكم إلى مفهوم سيادة الجماعة السياسية (أي الشعب). ومنذ قرن مضى أصبح هذا المفهوم هو المبدأ الأسمى للقانون الدولي الذي يشترط بأن تمتلك كل دولة سلطة مطلقة، غير محدودة، مستقلة عن الآخرين. تسن قوانينها كما يحلو لها ولا تقدم حسابًا لأي دولة أخرى. ليس من حق أي دولة التدخل في شئون دولة أخرى. ويسمِّي خبراء العلاقات الدولية النظام الدولي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

«النظام الويستفالي» نسبة لمعاهدتي ويستفاليا الموقعتين عام ١٦٤٨ بين الدول الأوروبية بعدحرب الثلاثين عامًا الدينية في أوروبا ... هكذا كان القرن العشرون معدّا سلفًا لانتشار المطالبات بالسيادة وللبدء في مغامرة تصفية الاستعمار الكبرى.

مع ذلك، وبالرغم من إرادة الفلاسفة ورجال القانون والديبلوماسيين، يؤكد بادي على أن مبدأ السيادة لم يكن في أي وقت من الأوقات -منذ نشأته- مبدءًا مطلقًا، ولم ينقطع عن كونه مبدءًا «وهميّا». كان الفاعلون يطالبون به لتحقيق مصلحتهم الخاصة وفي حدود هذه المصلحة. إن التاريخ حتى يومنا هذا ليس في الواقع إلا تاريخ أشكال وأنواع من التدخلات في شئون البلدان الأخرى، وتاريخ نزاعات وحروب مترتبة على هذا التدخل. كانت السيادة منذ البداية محاصرة من جانب مبادئ أخري تسمو فوقها، فمنذ العصورالوسطى كان مبدأ «الحرب العادلة» يمثل قوة ضاغطة تسعى إلى فرض ذاتها على السيادات. هذا الأمر أصبح أكثر وضوحًا بكثير منذ قرن مضى مع ظهور ـ على سبيل المثال ـ مبدأ حقوق الإنسان، أو نمو الوعي العام بالمسئولية المشتركة تجاه الإنسانية فيما يتعلق بموضوعات السلام والبيئة والصحة والسكان والتنمية البشرية وحتى الأمن، ثم ظهورحق التدخل بل واجب التدخل «فإنهم يسخطون ويحتجون؛ لأن الدول الغربية الكبرى لا تقوم بدورالشرطي حين تحدث مذبحة في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، أو لأن قوات حلف الأطلنطي لاتقبض على رادوڤان كارازيدتش لتقديمه إلى محاكمة دولية»، مع ذلك فكيفيةهذ التدخل، وشروطه، وحدوده، لا تزال غامضة.

ويجري بادي تحليلاً بديعًا لما يجري بعد انتهاء عهد القطبية الثنائية في أوروبا وفي العديد من الدول الإفريقية والآسيوية والبلقان والقوقاز، والعراق (حيث تتخذ الولايات المتحدة قرارات منفردة)، ولاتفاقيات أوسلو الموقعة عام ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل واتفاقيات دايتون الموقعة بين البوسنيين والصرب التي يرى المؤلف أنها اتفاقيات لا تنشئ سيادات حقيقية لكنها تقيم تعايشًا مُزعْزعًا بين «معازل» (أي «جيتوات»، جمع: «جيتو»). ويؤكد بأن استخدام سياسة وديبلوماسية «الجيتو» هذه هي الوسيلة الأكثر هدمًا لمبدأ السيادة. ويُبرز الانتقاص من سيادة الدول الحادث الآن من جانب أطراف عديدة مثل عشرات الآلاف من

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وإنشاء البنك وصندوق النقد الدوليين، ومن جانب العولمة، والعولمة الاقتصادية، والحركات الدينية والعرقية عابرة الأوطان، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول، واقتصاد السوق، والتقدم التكنولوچي في مجال المعلومات والاتصال، والتجمعات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروپي، واتحاد أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة التعاون الآسيوي الپاسفيكي. الخ. الخ)، ومن جانب المهاجرين بل والأفراد الذين أصبح في استطاعتهم اليوم القيام بدور على المسرح العالمي ينافس الدور الذي كانت الدول تحتكره فيما سبق. مع ذلك يجب الحذر، إذ يحدثنا أستاذ علم السياسة المرموق عن وجْهين للسيادة... لايزال الوجه الأول يقوم بدوره في فلسطين وتيمورالشرقية، كما لايزال «ساري المفعول» كسلاح يستخدمه الأكثر ضعفًا في مواجهة الأكثر قوة. ويقول بادي: إن الدول الكبرى تستنكر علنًا التدخل المباشر في شئون الدول الأخرى، إلا أن دورها كان حاسمًا في عدد لابأس به من الحالات، وأن هذه الدول ـ وفي مقدمتها الولايات المتحدة ـ تتدثر في أغلب الأحيان بفكرة الجماعة الدولية، وبمبدأ المسئولية الدولية الذي لا خلاف حوله (خاصة بالنسبة لحقوق الإنسان والديموقراطية) من أجل تحقيق غاياتها ومصالحها الخاصة.

ويجري المؤلِّف دراسة نقدية لعملية تكوُّن «مجتمع مدني عالمي» تدريجيّا مصنوع من آراء عامة متعددة، وشبكات ترابطية، ووسائط إعلامية ومعلوماتية ومنظمات غير حكومية والتي تخلق تدريجيّا ظروف مواطنة عالمية حقيقية تتجاوز ديپلوماسية الدول، وتستند إلى مبدأ تنظيم الحياة الدولية، ومبدأ مسئولية الدول داخليّا تجاه محكوميها، ومسئوليتها المعنوية خارجيّا. إن النظرة الشاملة التي يلقيها بادي على المشهد العالمي، والصورة التي يرسمها للحياة الدولية تتجسد في قوله «نحن وسط المخاضة، بين عالم من دول في طريقها إلى الزوال، وعالم متعدد المراكز في سبيله إلى التخلُّق». يجب أن نستعد لزوال الحدود.

تتكشف لنا خلال قراءة هذا الكتاب المهم ومؤلفات بادي بصفة عامة، آليات الترابط القائم بين علم السياسة والفلسفة وعلوم التاريخ والجغرافيا والقانون

والاقتصاد والاجتماع والنفس البشرية، بل وطبيعة علاقاته الوثيقة بثقافات الشعوب، وأديانها وأعراقها. قد يكون هذا الوضع المتشابك والمُركَّب لعلم السياسة هو السبب في صعوبة أسلوب المؤلف مما جعلني أبذل أقصى جهد لتبسيط أسلوب النسخة العربية مع حرصي الكامل على أمانة الترجمة. وبسبب هذا الحرص تفضل المؤلف مشكوراً بالاستجابة لرغبتي في عقد «لقاء» معه بالقاهرة في نهاية أكتوبر عام ٢٠٠٠ لأطمئن على صحة قراءتي لكتابه، ويطلعني على مفاهيمه لمصطلحات علم السياسة الجديدة للغاية الواردة في مؤلفه هذا، مثل مصطلح glocalisation الذي يدل على «تأثير المحليات في العولمة»، أو تلك التي لا تزال موضع خلاف ويدور جدل حولها فى فرنسا، مثل مصطلح globalisation الذي يحمل في اللغة الفرنسية عدة معانى تختلف عن معناه في الإنجليزية، وأفادني المؤلف بأنه يعني به «العولمة الاقتصادية»...

وقد سعدت بلقاء برتران بادي لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات حين قضيت معه يومًا كاملاً في زيارة عاجلة لمدينتي الإسماعيلية وبورسعيد حيث ألقى محاضرة عامة هناك. خلال رحلة اليوم الواحد هذه قلت له: «لاحظت في كتابك (الدولة المستوردة) أنك تهديه لوالدك (منصور). هذا اسم عربي، فما الحكاية؟» أجاب بابتسامة حانية: «جذوري إيرانية. كان جَدّي طبيبًا إيرانيّا، وكان الطبيب الخاص لرضا بهلوي (شاه إيران ١٩٢٥-١٩٤١ ووالد محمد رضا بهلوي شاه إيران الأخير). أضفى الشاه على جَدّي لقب (بديع الحكماء). والدي (منصور) درس الطب في فرنسا وأحب فتاة فرنسية ثم تزوجها وإنني ثمرة هذا الزواج»، ثم أضاف ولاتزال الابتسامة الحانية مرتسمة على شفتيه: «عمي يعيش في إيران واسمه محمود». قلت: «هذه معلومة جديدة بالنسبة لي، لم يذكرها ناشرو مؤلفاتك، ولم أعرفها من الصحف والمجلات الفرنسية التي تناقش مؤلفاتك وتنشر محاضراتك». أجاب: «هذه هي المرة الأولى التي يُطرح فيها علي هذا السؤال!»...

لطيف فرج

تصدير للمؤلف
خاص بالطبعة العربية

بسرور بالغ أكتب هذا التصدير للطبعة العربية لكتابي، « **عالم بلا سيادة** ». لقد صدرت طبعته الأولى باللغة الفرنسية منذ ما يقرب من عامين: وأعقبت صدورها مناقشات عديدة. ويسعدني انتهاز هذه الفرصة لأتناول بإيجاز الخطوط العريضة لهذه المناقشات التي حظيت بإجرائها مع قرائي. واستخلص منها ثلاث أفكار تؤثر في التطور المعاصر.

ينبغي أولاً تبيُّن الفارق بين معنيين يكسوان فكرة السيادة، والذي ينزع الخطاب السياسي والعلمي الطنَّان إلى الخلط بينهما. في بداية الأمر كانت السيادة هي **مُطالبَة، وعزمًا على التحرر:** وبصفتها هذه، كانت على الدوام موجودة وغير قابلة للاختفاء. وباعتبارها خطابًا للتنديد بالتسلط والهيمنة، فقد وَسمَت عهد تصفية الاستعمار بين غيره من العهود، ولا تزال تتجلى اليوم سواء في فلسطين أو في تيمور الشرقية. ولن نخلط بينها وبين السيادة باعتبارها **مبدأ لتسيير عمل النظام الدولي،** وضعه المأثور الويستفالي [نسبة لاتفاقيات ويستفاليا الموقعة عام ١٦٤٨ لإنهاء حرب الثلاثين سنة الدينية في أوروبا التي وضعت أسس نظام دولي جديد متعدد الأقطاب](*). إن هذا التفاوت بين هذين الوجهين(**) للسيادة اللذين، أحدهما ما زال شرعيًا على الدوام، والآخر تتناقص تدريجيًا واقعيته وقابليته للتطبيق، يقع على الأرجح وإلى حد بعيد في بؤرة الأزمات والتقلبات التي تصوغ الحياة الدولية المعاصرة.

(*) منذ الآن فصاعدًا كل مابين القوسين [ ] هو إضافة من المترجم.

(**) الوجه الأول: خطابًا للتنديد بالتسلط والهيمنة ـ الوجه الثاني: مبدأ لتسيير عمل النظام الدولي.

وإلى حد كبير تعود هذه اللاواقعية المتزايدة لمبادئ النظام الدولي السيادية إلى عجز النظرية المعاصرة عن الأخذ في حسبانها خاصيات الاعتماد المتبادل الذي لا ينقطع عن التكاثر. اعتمادات متبادلة بين الدول، تمزج السياسات القومية العامة، بل وأيضًا الأمن القومي لدول متعددة؛ اعتمادات متبادلة بين الدول والفاعلين الدوليين من خارج الدول؛ اعتمادات متبادلة تربط بين هؤلاء الفاعلين بعضهم ببعض. هذا الاعتماد المتبادل يناقض مبدأ السيادة بعدة طرق: أولاً لأنه مؤسَّس على إلغاء المسافات، الأمر الذي يحبِّذ إقامة علاقات مباشرة بين فاعلين تحرروا بهذه الوسيلة جزئيا من سيطرة الدولة؛ ثم لأنه يجعل من المتعذر القيام باختيار منفرد، وبالتالي تشاور سيادي حقيقي. ونشدد على أن المقابل لمثل هذاالتطور هو قصور الرقابة الديموقراطية التي لايزال مفعولها اليوم متعثراً إلى حد كبير. إن تزعزع الديموقراطية هذا يستتبع تنفيذ سياسات الاندماج الإقليمي الذي يُبْرز فائدة جماعية القرارات والاختيارات، مما يحبِّذ أيضًا إقامة جماعات سياسية أكثر اتساعًا وبالتالي أكثر قدرة على ممارسة إشراف حقيقي على العمل الحكومي.

إن الأوضاع التي يتكون في كَنَفها تدريجيا نظام دولي « تال للسيادة» تُمثِّل موضوعًا آخر لا ينقطع عن إثارة الجدل. لا يفكر أحد حقيقة فيً نموذج «حكومة عالمية»، ولا حتى في إعادة تنظيم المؤسسات الدولية بصورة جوهرية. وبشكل متناقض ندخل عصر ما بعد السيادة في سياق لا يزال يفسح أمام الدول والقوة مجالاً طيبًا. إن التقدم الذي أنجزته فكرة المنفعة المشتركة للإنسانية، أو تلك الخاصة بالمسئولية المشتركة للدول تجاه الجماعة الدولية في مجموعها يشجِّع أفعال القوة، على الأقل خلال مرحلته الأولى. وتنمُّ عن ذلك بوضوح ممارسة التدخل المعاصرة، وكذلك تطورات تعددية الأطراف حديثة العهد. هكذا يمكننا تفسير إلحاح الدول الأقل عُدَّة على إفصاحها اليوم عن خطاب سيادي بليغ أكثر من أي وقت مضى.

وبدون النظر إلى ممارسة التدخل هذه باعتبارها معركة دفاعية وقائية، يلزم مع ذلك التسليم بأن النظام التالي للسيادة يتغذى على الأقل من حقيقتين جديدتين ثابتتين. فمن ناحية، لا توجد لدى أي دولة -غنية كانت أو فقيرة- أي فرصة لبلوغ

أهدافها بمفردها ومن، غير الانتفاع بكل ما تقدمه أفكار الاعتماد المتبادل، والتشارك في المسئولية، وتقاسم السيادة. ومن الناحية الأخرى، هذه «المسئولية العالمية»[1] ليست موكولة إلى تعسُّف قوة الدول الأكثر ضخامة. إذ يزداد أكثر فأكثر وضع هذه المسئولية العالمية تحت إشراف «مساحة دولية عامة» مصنوعة من آراء عامة متعددة، وشبكات ترابطية، ووسائل إعلام ومعلومات، ومنظمات غير حكومية، تخلق تدريجيّا ظروف مواطنة دولية حقيقية تتجاوز ديپلوماسيات الدول. لعله أيضًا ثَمَّة ثأر للشعوب.

* * *

(1) Cf. Badie B., "Vers la responsabilité cosmopolitique? A propos d'Habermas, Après l'Etat-nation", les Temps modernes, oct. 2000, p. 134-143.

obeikandl.com

مدخـــــل

العلاقات الدولية مدينة بالكثير للمجازفة: وتنزع صرامة العلوم الاجتماعية، التى غالبًا ما تكون تلقائية، إلى جعلنا نسهو عن هذا الأمر. إلا أن لكل مبدأ تاريخه وأحداثه المؤسِّسَة: النظم السياسية ليست صاحبة سيادة من ناحية المبدأ ولا من باب الضرورة. إن سيادة الدول التي يصورها كل إنسان بأنها قيمة مطلقة، ومقدَّسة، لا يمكن التهاون فيها، تمثل مراحل تاريخية عَرَضية بين غيرها من المراحل. هل حدث من قبل أن كانت السيادة أمراً مقرراً بلا منازع؟ بالأمس كانوا يطالبون بها من خلال المعاناة وبذل الدماء، وهي اليوم تحث على نشوب معارك تتحلى بتعبير بليغ هو «أنصار السيادة» souverainistes ، وتُوحِّد بطريقة غريبة بين الوطنيين في القارة الأوروبية المصابين بالحنين إلى الماضي، ونخب العالم الثالث المحمَّلين بالآمال المحبطة، ورجال القانون المتشدِّدين، والجمهوريين الصارمين، وخصوم العولمة، والشكَّاكين في التجمُّعات الإقليمية. مع ذلك هل نعرف معنى «دولة ذات سيادة»؟ وما هى «المساواة في السيادة» بين الدول التي يعلنهاميثاق الأمم المتحدة رسميّا؟ ما الذي يريدون قوله على وجه التحديد أولئك الذين يطالبون اليوم بأن تحتفظ فرنسا بسيادتها النقدية في هذا العالم المتَّسم بالاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية؟ ما الذي يتصوره الديبلوماسيون ورجال الدولة حين يمجِّدون احترام السيادة في حين تتكاثر التدخلات لأغراض إنسانية، وخطط التكيُّف، ويتزايد المدافعون عن حقوق الإنسان وعن الإعلاء من شأن المنافع المشتركة للإنسانية؟

يكمن المستحدث في كثافة الجدل وفي القلق الذي يثيره: إنه لا يكمن في الغموض. لم تكن فكرة سيادة الدول واضحة إلا لأولئك الذين يعتبرونها دافعًا

لبذل تضحياتهم، ولأولئك الذين يحصلون منها بابتذال علي مغانم[1] . لقد فرضت الممارسة أحكامها، لكن القضية ظلت دائمًا تزرع الغموض إلى حد الحفاظ على الوهم. وبدءًا من چان بودان Jean Bodin [عالم اقتصاد وفيلسوف فرنسي ١٥٢٩-١٥٩٦] الذي ألهم الملكيات المستبدة وصولاً إلى هانز مورجنثاو Hans Morgenthau الذي ثقَّف ودرَّب هنري كيسنجر، كان تعريف السيادة مفرطًا ولعله شديد الإفراط: «سلطة مطلقة ودائمة للجمهورية»، «سلطة مركزية تمارس سلطانها الأعلى على أراض» . كانت السيادة هناك للتذكير بأن كل دولة تمتلك سلطة غير محدودة ، بمعزلٍ عن الآخرين، تسن قوانينها الخاصة، وتنشئ نظامها الخاص من غير حساب لأي إنسان آخر من خارجها: وقد أفضت السيادة بالضرورة إلى اللامسئولية تجاه الآخر ، ذلك الذي في الخارج، والذي لا يرجع بدوره إلا لسيادته الخاصة. كم من البلبلة والغموض في مثل هذه الصياغة !

أولاً عمن نتكلم؟ عن الدولة أم العاهل؟ عن الأمة أم الشعب؟ عن الداخل أم الخارج؟ لقد تكوَّن الكلام الفصيح عن السيادة عند ملتقي هذه المستويات جميعها: وهي ليست مستويات متناقضة، لكنها تحيل إلى تواريخ مختلفة ، وإلى غزوات جرت في أوقات واضحة، وصنعت ممارسات متنوعة. لقد حبَّذ خطاب السيادة الداخلية تكوُّن جماعة سياسية، كما ألهم في أحيان أخرى عقودًا اجتماعية؛ أما خطاب السيادة الخارجية فإنه، على العكس، قد أثمر الغيرية [كون كل من الشيئين خلاف الآخر]، وفي أحيان أخرى تسبب في إقامة تحالفات بل وأيضًا في تنازلات عن السيادة...

وتفسح هذه المستويات أيضًا المجال للبَلبَلة وتزودنا بغموض آخر: إن عالمًا متحضرًا يستلزم القانون، والرِّضا والتوافق. وقد أدرك كل مجتمع هذا الأمر حينما

(1) On peut, entre autres, se reporter à T. Biersteker et C.Weber éd., State Soverei gnty as Social Cstruct, Cambridge, Cambridge University Press, 1996; R. Ashley "Untying the Sovreigne State", Millenium, 17, 1988, p. 227-262; J. Camilleri et J. Falk éd., The End of Sovereignty?, Londres, Elgar, 1992; R.B.J. Walker et S.H. Mendlovitz éd., Contendig Sovereignties, Boulder, Lynne Rienner, 1990; , R.B.J. Walker Inside, Outside, Cambridge, Cambridge University Press, 1993; G. Lyons et M. Mastanduno, Beyond Westphalia, Baltimore, The Hopkins University Press, 1995.

أوجد العاهل الهوبزى [نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز ١٥٨٨-١٦٧٩] الذي حرم كل فرد من جزء من حرياته لكي يوفر له حدا أدنى من الأمان. لكن السياق في الحياة الدولية كان مختلفًا: كل دولة تقبل من تلقاء نفسها فقدان بعض السيادة لكي تحترم الالتزامات الدولية، وبخاصة الاتفاقيات القائمة. وبذلك أليس صحيحًا أن السيادة لم تعد مبدأ مطلقًا؟ لقد «سمحت» الدولة بأن تفقد جزءًا من سيادتها. لكن هل هذا صحيح حقا؟ هل الدولة حرة حقا فى الانضمام إلى النظام العالمي المُهَيْمن؟ وفيما هو أبعد من الخطابات الخاصة بالاستقلال أو بالاستعمار التي أصبَحت بالية إلى حد ما، هل الدولة حرة في الانضمام أو عدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟ أو في أن تبقى خارج النظام التجاري أو القانوني الدولي؟ إن عدم احترام هذه الأنظمة الدولية يكلف الدولة العزلة الإجبارية، والاستبعاد، والتدخل...

السيادة والقوة مفهومان مألوفان لدى أنصار الدولية، ومع ذلك لم يحدث إطلاقًا أنهما تعايشا معًا في وفاق. من البديهي أن تبدو القوة كشرط ضروري من أجل السيادة: وعلى هذا من المؤكد أن السيادة لم تعد مبدأ مؤسِّسًا، لكنه ثانوي، وتابع، ولاحق. والالتباس هنا ضخم، فالأكثر ضعفًا كانوا دائمًا هم الأكثر تمسكًا بقيم السيادة التي تستهدف حمايتهم وتأمينهم ضد مبادرات الأكثر قوة. غموض خطير، إذ إن الحماية لا تتحقق إلا إذا قبلها واعترف بها سياديا الأكثر قوة...

سيادة مَنْ، وعلى ماذا؟ سيادة دولة على أراض، أم عاهل على شعبه، أم ثقافة على طريقة معيشة أو تفكير، أم نظام على المجتمع المعني؟ كان نصير الدولية يجد على الدوام صعوبة في تحديد الفارق. هل كان يمكن لفرنسا الاعتراض باسم السيادة على حق الجماعة الدولية في رقابة الحرب في الجزائر؟ وللاتحاد السوفييتى الاعتراض على الاستنكار العالمي لمعسكرات العمل الإجباري؟ وللصين على النداءات من أجل حقوق الإنسان؟ إن «الجغرافيا الثقافية» تُعد لنا اليوم عالمًا تتهيأ فيه كل ثقافة يصفونها بالسيادة للتميز تمامًا عن كل الثقافات الأخرى. لقد استطاع كل من پول پوت [زعيم سياسي كمبودي] أول أمس، والخومينى بالأمس، وكارادزيتش اليوم الدفاع عن قضية السيادة وإبرازها ضد القيم العالمية أو ضد

السلام. مصالحة صعبة بين حقيقة المنازعات وفكرة نظام دولي. توافق غريب بين دول ضعيفة ونظم سابقة للشمولية أو شمولية في الإشادة بفضائل السيادة.

السيادة مبدأ غامض يستخدمه بطريقة متناقضة فاعلون ذوو العقلانيات الأكثر تناقضًا، وعلى هذا فهي أولاً «وهم» بكل ما تعنيه الكلمة من معنى: بدلاً من أن تتوجه إلى الواقعي، تلجأ إلى الخيالي وتمنحنا بنيانًا منطقيا يضفي على الحياة الدولية مظهر الترابط. ولا يمكن تجاهل فضائلها التوفيقية: إنها توفِّق بين الواحد والمتعدد جاعلة من الحياة الدولية تجميعًا لدول ذات سيادة؛ فهي تقرن الضعيف بالقوي؛ وتتيح قاسمًا مشتركًا للفيلسوف الذي استطاع تأملها، ولرجل القانون الذي جعل منها حجر الزاوية لنظامه؛ وللممارس الذي استخدمها بطريقة نفعية؛ وللمنظِّر الذي من خلال النموذج الواقعي جعلها أداة مفضَّلة لإدراك العالَم المعاصر؛ وهي مقبولة في آن واحد لدى جميع الثقافات إذ تتيح تنصيب كل منها في المطلق الذي لن يستطيع أحد إكراهه. وقد أمكن للسيادة بصفة خاصة التوافق مع العوالم الثلاثة خلال فترة الحرب الباردة ـ مع العالَم الغربي إذ إنها أسهمت في قيمه المؤسِّسَة، ومع العالَم الاشتراكي لأنها صانته من التعدي، وضمنت له حق تصَوُّر نظامه الخاص، ومع العالَم الثالث النابع من باندونج ومن تصفية الاستعمار، ما دامت قد منحته حجة للتحرر وشعارًا للمقاومة ضدالأكثر قوة.

هل لهذا لايزال هذا الوهم قائمًا اليوم؟ هل هو حتى مفيد؟ أليست فخاخه الخاصة أصبحت معروفة جيدًا بحيث تجعله غير صالح للاستخدام؟ يمكننا بسهولة التذكير بأن انتشار العولمة جعل من الاعتماد المتبادل، الذي يتعارض مباشرة مع فكرة السيادة ذاتها، مبدأ مؤثِّرًا في النظام الدولي. إن الفرنك الفرنسي يعتمد على المارك الألماني، وعلى ورقة النقد الخضراء [الدولار]، كما أنه عانى بصفة مباشرة من آثار أزمة البيزو المكسيكي. ويرتبط التوظيف في أوروبا بالسياسة المالية الألمانية، كما يرتبط بنمو التجارة الدولية. من المهم بنوع خاص أن التفاعل بين الدول والشركات التجارية يتزايد، بينما تزداد استراتيجيات الاستثمار تعقيدًا أكثر فأكثر، وتمزج بين العملين العام والخاص بطريقة تتلاءم بصورة متناقضة مع الشفافية. إن تغيير مواقع المؤسسات، والتدفقات المالية، وتدفقات الاتصال، وتدفقات

المهاجرين، لم تعد خاضعة لقواعدالسيادة حتى وإن كانت لا تدل على وفاة الدولة. لم يمكن تفادي المنازعات[1]: لم يعد يوجد من بين النزاعات نزاع واحد مدني بحق ولا دولي بحق. لقد فقدت الدول احتكار الحرب لصالح أصحاب المشروعات المتعددين، دينيين، قبليين، عرقيين، وعشائريين، بل وأيضًا اقتصاديين أو مافياويين الذين لا حاجة لهم بالسيادة[2]. في زمن خصخصة العنف وتجريم السياسة لا توجد جمهورية واحدة غير قابلة للتجزئة... لقد تغلبت الرذيلة على الفضيلة، لم يعد يوجد نزاع واحد خاص بصفة كلية، فالدولة تتدخل فيه صراحة أو بطريقة مستترة.

كل إنسان يمكنه اليوم البدء في مشروع اعتبار ذاته فاعلاً دوليا، دون حاجة إلى الاهتمام بالإعلان عن تمتعه بصفة عاهل. هذا الاختلال الذي لا يصدَّق في الحياة الدولية يلغي جزءًا مهما من مؤسسات ما بعد القرون الوسطى: إنه يهز بعنف مبدأ السيادة، بل يبدو حتى بأنه يخلق، هنا وهناك، مساحات غير متحضرة تدل على فوضى غير مسبوقة، إذ إن الأمر لم يعد يتعلق بهذا الصراع الحر بين دول، بل بمسرح يحتله من الآن فصاعدًا عدد شبه لا نهائي من الفاعلين.

مع ذلك ليس هذا الاعتماد المتبادل نكوصًا وارتدادًا: إنه يُحدث أيضًا بنيات تضامنية من جميع الأنواع، شبكات غير رسمية، مؤتمرات عالمية، منظماتَ غير حكومية، قيَم عامة مشتركة، تعظيم للمنافع المشتركة بين البشرية، مادية أو رمزية، مما يبرر ويتطلَب إدارة كونية تدحض بذاتها فكرة السيادة. إن حماية البيئة، والاهتمام بموضوعات الزيادة السكانية، والفقر، والمسكن لم تعد تتواءم مع إدارة خاصة للمنافع المشتركة: إنها تستتبع وسائل أخرى يجد القانون -بل وحتى الممارسة- صعوبة فى تحديدها فى مواجهة تأثير مقاومة مبادئ ما بعد القرون الوسطى. وهنا على التحديد

(1). CF. S. Sasson, Losing Control. Sovereignty in an Age of Globalisation, New York, Columbia University Press, 1996: Pour un point de vue plus radical, N. Keith, Reframing International Development: Globalism, Postmodernity and Difference, Londres, Sage, 1997: T. Risse-Kappen éd., Bringing Transnatioal Relations Back In, Cambridge, Cambridge University Press, 1995

(2). CF. M. Van Creveld, The transformation of War, New York, Free Press, 1991; K.Holsti, The State, War, and the State of War, Cambridge, Cambridge University Press,1996.

يتجاوز موضوعنا مشكلة التلاؤم لكي يصل إلى مشكلة الفعالية: هل فكرة السيادة مفيدة للفعل، في الوقت الذي يبتكرون فيه أكثر فأكثر نماذج «مُعَوْلمة» للاندماج وللتنظيم، وهل لا تزال السيادة أداة جيدة للتحليل وللفطنة لذلك الذي يريد فهم العلاقات الدولية المعاصرة؟ بعبارة أخرى: هل هذا الوهم -الذي كان حتى وقت قريب ملائمًا إلى هذا الحد- لا يزال ضروريّا في وقتنا المعاصر؟

الأشكال المتجددة لإقامة تجمعات إقليمية تتحدث من تلقاء نفسها: إن محاولة فهم البنيان الأوروبي باستخدام النموذج السيادي يتكشف في الأغلب بأنه من المستحَيلات، والحديث عن المؤسسات الأوروبية على غرار ستانلي هوفمان وروبرت كوهان [1] باعتبارها «تجمع سيادات» يزيد الأمور تعقيدًا ويضاعف حيرتنا: كانت السيادة فيما مضي مطلقة ومؤسِّسَة، فهل أصبحت مبدأ نسبيّا يحتمل القسمة والتشارك؟ وما القول بشأن الأشكال الجديدة للتجمعات الإقليمية التي تزدهر في شرقي آسيا بمبادرة من فاعلين خاصين، ومستثمرين، ورجال أعمال، وشتات المهاجرين؟ إننا نرى هناك تعايشًا بين دول غيورة على سيادة تمارس صرامتها على رقعة الجغرافيا السياسية وعلى تدفقات عابرة للأوطان تُحدث فعاليات الدمج المنتمية الآن إلى قواعد العولمة.

وفي بلاد البين Yin [السلبية] واليانج Yang [النشاط] [مبادئ فلسفية دينية صينية قديمة مسماة «الطاوية» ومبنية على تعاليم لاوتسو ـ القرن السادس قبل الميلاد] يبدو التناقض بصورة شبه طبيعية. مع ذلك فهو يتجاوز بكثير ثقافة الشرق الأقصى. لم يتم إلغاء السيادة حتى وإن كان قد تم كشف قناعها واعتبارها وهمًا ملتبسًا، متناقضًا أو غير ملائم. ومن جهة أخرى فإننا بعيدون للغاية عن إلغاء السيادة. فالجزائر أو تيمور الشرقية بالأمس، وفلسطين اليوم يُبرزون بأن للسيادة قيمة تعبوية حقيقية، بينما يستمر القانون في حمايتها وفي تمجيدها، فضلاً عن أن كلا يستخدمها وفقًا لاحتياجاته. على الأرجح أن الصعوبة الأساسية تكمن في عملية التَّرميق هذه: كانت السيادة فيما مضى تؤكد بأنها صاحبة الأمر والنهي بصفة

(1). S. Hoffmann et R. Keohane, *The New European Community*, Boulder, Westview Press, 1991, p.13.

مطلقة : لكنها لم تعد اليوم سوى مبدأ من بين مبادئ عديدة أخرى قد تناقضه مباشرة. وفي أغلب الظن أن العهد الذهبي للسيادة لم يوجد على الإطلاق: فهي بطبيعتها وهمية، واهية، وكانت دائما موضع تحايل الآخرين عليها. بل و«انتهاكهم» لها. مع ذلك، لم يعد حتى للانتهاك معنى في أيامنا هذه: إن أحداً لا يندهش حين يصدر تحذير للبرازيل لقيامها بإتلاف ضخم للغابات، وحين يبدي مؤتمر دولي قلقه تجاه تزايد السكان، أو بشأن أحوال المرأة لدى «الآخر» القريب أو البعيد. وعلى العكس فإنهم يظهرون السخط والغضب حين تحدث مذبحة في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، ولا تذهب دول الغرب الكبرى إلى هناك لإقرار الأمن، وحين لا تقوم قوات حلف الأطلنطي بالقبض على رادوفان كارادزيتش لتقديمه للمحاكمة أمام محكمة دولية، مثلما كانوا منذ عهد قريب يعربون عن نفاد صبرهم لأن الولايات المتحدة ترددت في استخدام العصا الغليظة لإعادة الرئيس آريستيد إلى السلطة في هاييتي. والأكثر من هذا، أن شرعية السيادة تواجه مزاحمة من شرعيتين أخريين، تلك النابعة من السوق الذي يعلي من شأن مبادىء النفعية والانفتاح، وتلك النابعة من الأولّية الثقافية التي تعلي من شأن الهوية والاستبعاد. وعلى الأرجح أنه لم يعد في استطاعة الدولة صاحبة السيادة المحافظة على التوازن بين هاتين الصياغتين اللتين من الغريب أن كلا منهما تلقى التشجيع من جانب العولمة. وبذلك تقوم الدولة صاحبة السيادة بالتراضي وبالتحالف وبالمناورة وفقًا لأشكال تبدو في بعض الأحيان غير متسقة.

هكذا لعل هذه الممارسة المزدوجة المحفوفة بالمخاطر تمهد لإعادة تشكيل الحياة الدولية: الدولة مدعوة إلى الانفتاح، وبعضهم يقول إلى التدخل بل والتطفل، وعند تنفيذها لهذه المهمة تواجه أكثر فأكثر مزاحمة من جانب فاعلين مرتبطين بها - بصورة متناقضة- أكثر فأكثر. هكذا تُسْتدرَج الدولة إلى الفعل بالمخالفة مع المبدأ الذي يؤسِّسها وإلى قبول التعايش مع فاعلين يفلتون من سيادتها.

المجازفات مفتوحة على كل الاحتمالات. إن نظرة تفاؤلية ومعيارية نوعًا ما تواجه فكرة السيادة بفكرة مسئولية الدول[1]: لكن هل فكرة السيادة مؤهلة

(1) F. Deng et al. éd., Sovereignty as Responsability, Washington, Brookings, 1996.

للتعارض مع فكرة المسئولية أم للتكامل معها؟ إن الفرضية بليغة وتنطلق من حكم الواقع: الدول مسئولة أكثر فأكثر عن النظام العالمي، إذ إن اعتمادها المتبادل متزايد كما تتزايد المنافع الجماعية والكونية. هذه الحقيقة الواضحة بالتجربة تستلزم امتداداً معياريّا بل وأخلاقيّا: كل دولة عليها بسبب مواردها التزام مادي بل وأخلاقي تجاه الآخرين جميعًا الذين يسكنون الكوكب، سواء كانوا دولاً أو غير دول. لا يجب اعتبار إشباع احتياجاتها الخاصة غاية في ذاتها: لقد علمتنا مآسي الشمولية بألا نتوجه نحو الدولة لتصورها كمطلق، لكن كأداة للفعل، ووسيلة لإشباع الاحتياجات الإنسانية، وبهذه الصفة يجب عليها بالضرورة عمل حساب العولمة والعولمة الاقتصادية اللتين تغيران هذه الاحتياجات. وتضيف الدولة اليوم إلي المسئولية التعاقدية تجاه محكوميها مسئولية أخرى ضرورية تلزمها تجاه الخارج. قد تبدو الفكرة عادية وتافهة: وليس من المؤكد أننا قد قدَّرنا جميع نتائجها بعد. إذا كانت فكرة مسئولية كل دولة في مجال التنمية، وحماية البيئة، أو السلام، مُسَلَّمًا بها اليوم إلى حد تداولها في اللغة السائدة، إلا أنه لا أحد يجازف بتحديد أساسها، وبالتالي تحديد نطاق وطرق ممارستها. إلى أي حد يمكن لدولة غنية التدخل في شئون دولة فقيرة مقابل مساعدتها في التنمية؟ وبدءًا من أي نقطة يفرض واجب المساعدة نفسه؟ لماذا يجب على الجماعة الدولية التدخل في يوغوسلافيا وفي منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية، في حين أن أصوات قليلة تدعو إلى التدخل في الجزائر لوقف المذابح التي لا تستطيع حكومة الجزائر احتواءها؟ كيف يتم تصور الحدود بين المسئولية والقوة؟ من الذي يميز بين التدخل الملائم والتدخل غير الملائم؟ من الذي يضمن أن «إحياء الأمل» لم يتقرر من أجل تعزيز مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية قبل أن يكون من أجل التخفيف من معاناة الشعب الصومالي؟

من المؤكد أن ازدهار تعددية الأطراف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان دعامة لهذا الهدف الوليد: منذ ذلك الوقت فصاعداً تم الاتفاق على جذب كل دولة نحو تفضيل علاقاتها مع مجموع الدول الأخرى على عقد الاتفاقيات الثنائية، وأصبح العالمي هدفًا واضحًا للدبلوماسية وبدأ «الحكم العالمي» مجازفة طويلة الأمد في ظل مصطلحات إنجليزية ذات دلالة واعدة. صندوق النقد الدوليIMF، البنك

الدولي والجات GATT ،ثم منظمة التجارة العالمية WTO فيما بعد، وبذلك تم تكريس فكرة أنه لا يمكن لأي طرف أن يتغاضى عن الكل، وأنه يوجد مجال عالمي متعدد الأوجه (اقتصادية، سكانية، وبيئية، بل وفلسفية. . .) تتحمل كل دولة مسئوليته من أجل رفاهية الجميع. مع ذلك تم تصور هذه المجموعة بأنها لا تتكون إلا من دول ذات سيادة : إن المسئولية الكونية المرتسمة بهذه الصورة تترك لكل دولة حرية تقييم مسئوليتها. وحينما ابتغوا اقتران السيادة بالمسئولية، فإنهم جردوا المسئولية من كل معنى حقيقي: ما قيمة مسئولية بلا أداة تنظمها، وبلا وسيلة للمراقبة ولا لتوقيع الجزاء ؟

في مواجهة هذا الغموض لا تنعدم التوجهات التشاؤمية . إن السيادة الموضوعة بطريقة غير مريحة داخل عالم المسئولية الغامضة، يمكن أن تدل على العودة إلى القوة الأقل كبحًا، المنتمية إلى حالة الفطرة وقانون الغابة. هكذا تشير العديد من المؤلفات الحديثة إلى أن انتهاء القطبية الثنائية يكرس قانون القوة المطلقة الذي تارة ينتفع منه الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن وتارة أخرى القوة العظمى الأمريكية وحدها. وعلى العكس تُظهر تحليلات أخرى فرضية أن حالة الفطرة المستعادة هذه تُحبِّذ التجزؤ، وتُقلِّص السَلطة، واختلاط الداخلي بالخارجيَ، وقدوم مجتمع عالمي من أكثر المجتمعات تعقيداً، مصنوعًا من تجزؤات وتداخلات[1] ويتكهن آخرون بحدوث مزاحمة بين دول وشبه دول وبين سيادة وشبه سيادة ، مما يؤدي إلى انهيار مجموعة من الدول المصطنعة بعد إنهاء الاستعمار: في مواجهة هذا الانتقاء الطبيعي ستأخذ السلطات الدينية أو الطائفية بثأرها بحلولها محل المؤسسات الحكومية المجردة من القدرة[2]. هكذا يعلنوننا بنهاية السيادة، ونهاية الجغرافيا... بل وأحيانًا بنهاية التاريخ[3] !

(1) Sur ce débat, cf..S. Brown. New Forces, Old Forces and the Future of World Politics. New York, Harper Collins, 1995.

(2). R. Jackson, Quasi-States: Sovereignty, International relations and the Third World, Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

(3) R. O'Brien, Global Financial Integration : the End of Geography, Londres, Royal Institute of Interntional Affairs, 1992; F. Fukuyama, La fin de l'Histoire et le dernier homme, Paris, Flammarion, 1992.

وبين التفاؤل والتشاؤم يبدو ظهور طريق ثالث أمراً ممكنًا: لقد سبق أن قامت العلاقات الدولية بتغذية أوهام عديدة بسلام دائم لم يتحقق، وواجهت أخطاراً وفيرة لم تُوقف سير التاريخ، ولم تعرقل مجرى الجغرافيا. يمكن أن نأخذ الثنائي «سيادة - مسَئولية» على مَحْمَل الجد مَن غير أن نجعل منه مبدأ للهدم ولا مُحْدثًا لنظام جديد. ونعتبره كاشفًا عن حَياة دولية مأهولة الآن باستراتيچيات متعددةَ، وعن دول تزداد ضعفًا أو تقاوم أو تزدهر بالعزف على أنغام متنوعة، تخلط وترتجل انقسامات، تتنقل بالتناوب بين الضعف والقوة، وتجري تسويات قوية أو واهية مع فاعلين آخرين ينافسونها بنجاح على المسرح الدولي. من هذا الخليط تنشأ مؤسسات أو ممارسات جديدة- بل وأيضًا التباسات- والتي باستخدام طريقة مختلفة في المستقبل لفهمهما، قد تكتسب اتساقًا في يوم ما. تَبْرز من هذا الخليط بصفة خاصة العديد من المستويات ومن المساحات التي تمتزج الأنشطة الدولية داخلها: حيث إن هذه المستويات عديدة، تصبح السيادة وهمًا سقط عنه القناع؛ ولأنها تُحبط أنانية الدول يفقد هذا الوهم فائدته وينبغي عليه التعايش مع مبادىء أخرى، بخَاصة مبدأ المسئولية؛ ولأنه لا ينبثق عن هذه المسئولية أي تلاحم حقيقي، فإنها تصاب بالعجز بتأثير من حكم القوة، وبفعل فاعلين أصحاب شرعيات وعقلانيات متنافسة. من هذا التحدي الدائم قد يَبْرزمفهوم آخر للواقع.